مجلة البحوث والدراسات الافريقية المجلد 8 العدد 2 أكتوبر 2024
ودول حوض النيل Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 4450 -2682 E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

أثر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن في أفريقيا

The impact of cooperation between the United Nations and the African Union in maintaining peace and security in Africa

مصطفي سليم سعد الدين سليم، [١] علاء عبدالحفيظ محمد، [٢] معمر رتيب محمد عبد الحافظ، [٣]

١ باحث، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
٢ أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية التجارة بجامعة أسيوط
٣ أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي ووكيل كلية الحقوق بجامعة أسيوط

المستخلص

تسعى الشراكة بين كل من منظمة الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن الدولي وبين الاتحاد الأفريقي، وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لبلوغ هدف تحقيق الاستقرار وإقرار الأمن والسلام في أفريقيا، ويعتمد العمل الجماعي الناجح على إقامة شراكة استراتيجية فعالة بين كل من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وكذا الشراكة الفعالة أيضاً بين كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي و الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وهو ما يجسد آليات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فالهدف الرئيسي من التعاون والشراكة بين كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، يتمثل في إقرار السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، وكذا العمل على حل الصراعات قبل تفاقمها.

وقد أثبتت الممارسة العملية مظاهر التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية. إلا أن هناك العديد من الأزمات أيضاً مازالت تعاني منها القارة الأفريقية، وذلك بسبب بعض التحديات التي تؤدي إلى إعاقة تسوية وحل الصراعات والأزمات الأفريقية.

الكلمات المفتاحية (الشراكة الفعالة، الاتحاد الأفريقي، السلم والأمن الدوليين، مجلس السلم والأمن الأفريقي، تعاون، مجلس الأمن الدولي)

The impact of cooperation between the United Nations and the African Union in maintaining peace and security in Africa

Abstract

The partnership between the United Nations, represented by the UN Security Council, and the African Union, within the framework of Chapter Eight of the United Nations Charter, as well as the Constitutive Law of the African Union, seeks to achieve the goal of achieving stability and establishing security and peace in Africa, and successful collective action depends on establishing a strategic partnership. An effective partnership between the United Nations Security Council and the African Peace and Security Council, as well as an effective partnership between the African Union Commission and the United Nations Secretariat, This embodies the mechanisms of cooperation between the United Nations and the African Union. The main goal of cooperation and partnership between the African Union and the United Nations is to establish peace and security and achieve stability in Africa, as well as working to resolve conflicts before they escalate.

Practical practice has demonstrated aspects of coordination and cooperation between the UN Security Council and the African Peace and Security Council in the field of maintaining international peace and security on the African continent.

However, there are also many crises that the African continent is still suffering from, due to some challenges that hinder the settlement and resolution of African conflicts and crises.

Key Words: Effective Partnership, African Union, International Peace and Security, African Peace and Security Council, UN Security Council

مقدمة

منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢م، نجد أن جميع الهيئات التشريعية والقيادة العليا سواء في منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي تطلعت إلى تأييد التعاون والتنسيق على نحو أوثق في مجال السلم والأمن تأييداً قوياً، مما أدى إلى شراكة ذات منحني استراتيجي أكبر، حيث يستند ذلك التأييد إلى الاعتراف بأن التحديات التي تقف في طريق تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية من الصعب على أي منظمة أن تتصدي لها بمفردها على نحو مناسب.

فالهدف الرئيسي من التعاون والشراكة بين كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، يتمثل في إقرار السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، وكذا العمل على حل الصراعات قبل تفاقمها، حيث تضمن الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وكذا القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي نصوصاً تدعم وتنادي بالشراكة الفعالة بينهم وذلك من أجل تحقيق السلم والأمن في أفريقيا، فالعمل الجماعي الناجح يعتمد على إقامة شراكة استراتيجية فعالة بين كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تعزيز ذلك التعاون فيما بينهم.

وقد ساهم في تكريس هذا التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عدة دوافع واعتبارات هامة تتمثل في كثرة الصراعات والأزمات في أفريقيا، وكذا تحكم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في القرارات الأممية، بالإضافة إلى نص ميثاق الأمم المتحدة على الدور الهام التي تقوم به المنظمات الإقليمية في حل النزاعات، حيث نجحت تلك الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تسوية العديد من الأزمات الأفريقية، إلا أن هناك العديد من الأزمات أيضاً مازالت تعاني منها القارة الأفريقية، وذلك بسبب بعض التحديات التي تؤدي إلى إعاقة تسوية وحل الصراعات والأزمات الأفريقية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن الاتحاد الأفريقي لا يستطيع حل النزاعات والمشكلات الدائرة في القارة الأفريقية بمفرده، ولكن يتطلب الأمر أن يكون هناك تعاون متبادل وفعال بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومن ناحية أخرى فإن المنظمات الدولية والإقليمية أيضاً لا يمكنها القيام بهذا الدور بدون التعاون مع الاتحاد الأفريقي، مما يحتم ضرورة التعاون والشراكة الفعالة والحقيقية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في مجال حفظ السلم والأمن في القارة الأفريقية.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من المشكلة البحثية المطروحة فإن تلك الدراسة تثير العديد من التساؤلات وهي:

١- ما هو الإطار القانوني المنظم للتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين؟

٢- ماهي الاعتبارات والدوافع المؤدية إلى ضرورة التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة؟

٣- ما هي آليات ومظاهر التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الأفريقية؟

٤- ماهي التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات في القارة الأفريقية؟

أهداف الدراسة:

١- بيان اعتبارات ودوافع التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢- بيان مظاهر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حل النزاعات في القارة الأفريقية.

٣- توضيح بعض الأمثلة على العمليات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٤- توضيح أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات في القارة الأفريقية.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في تلك الدراسة على المنهج القانوني، ومنهج تحليل النظم.

فرضية الدراسة:

– توجد علاقة طردية بين التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبين سرعة الوصول إلى حلول لمشكلات القارة الأفريقية وسهولة السيطرة عليها قبل اندلاعها.

المطلب الأول

أثر التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في حفظ السلم والأمن في أفريقيا

مقدمة:

منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢م، نجد أن جميع الهيئات التشريعية والقيادة العليا سواء في منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي تطلعت إلى تأييد التعاون والتنسيق على نحو أوثق في مجال السلم والأمن تأييداً قوياً، مما أدى إلى شراكة ذات منحني استراتيجي أكبر، حيث يستند ذلك التأييد إلى الاعتراف بأن التحديات التي تقف في طريق تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية من الصعب على أي منظمة أن تتصدي لها بمفردها على نحو مناسب.

فالهدف الرئيسي من التعاون والشراكة بين كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، يتمثل في إقرار السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، وكذا العمل على حل الصراعات قبل تفاقمها، حيث تضمن الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وكذا القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي نصوصاً تدعم وتنادي بالشراكة الفعالة بينهم وذلك من أجل تحقيق السلم والأمن في أفريقيا، فالعمل الجماعي الناجح يعتمد على إقامة شراكة استراتيجية فعالة بين كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تعزيز ذلك التعاون فيما بينهم.

وقد ساهم في تكريس هذا التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عدة دوافع واعتبارات هامة تتمثل في كثرة الصراعات والأزمات في أفريقيا، وكذا تحكم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في القرارات الأممية، بالإضافة إلى نص ميثاق الأمم المتحدة على الدور الهام التي تقوم به المنظمات الإقليمية في حل النزاعات، حيث نجحت تلك الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تسوية العديد من الأزمات الأفريقية، إلا أن هناك العديد من الأزمات أيضاً مازالت تعاني منها القارة الأفريقية، وذلك بسبب بعض التحديات التي تؤدي إلى إعاقة تسوية وحل الصراعات والأزمات الأفريقية.

وسوف نتناول في هذا المبحث أثر تعاون الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن في القارة الأفريقية على النحو التالي:

أولاً: الإطار القانوني للتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن

المقصود بالأسس القانونية التي يستد إليها كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعاون فيما بينهما في مجال السلم والأمن وتحقيق الاستقرار، هي تلك النصوص التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذا البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي، وتلك النصوص هي التي تنظم عملية التعاون فيما بينهما.[١] وسوف نقوم بعرض تلك الأسس القانونية على النحو التالي:

١- في إطار منظمة الأمم المتحدة:

نصت المادة ٥٢/ ١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على إمكانية مساهمة المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث اعتبرت المادة ٥٢ من الميثاق أن المنظمات الإقليمية من أهم الوسائل التي يلجأ إليها أعضاء منظمة الأمم المتحدة لحل المشاكل التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، حيث نصت تلك المادة في فقرتها الأولي على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمين مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.[٢]

كما أكدت الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من الميثاق على ما يبذله أعضاء منظمة الأمم المتحدة من مجهودات، وذلك باختلاف تنظيماتهم ووكالاتهم الإقليمية من أجل الوصول إلى حلول سلمية لجميع النزاعات المحلية الإقليمية عن طريق تلك التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[٣]

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من الميثاق أنه" على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن".[٤]

أما بالنسبة لأعمال القمع فقد نصت المادة ١/٥٣ من الميثاق على أنه" يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأي ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس.[١]

---

(١) معزيز عبدالسلام ، "تعاون الاتحاد الأفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الأفريقية"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**- جامعة باجي المختار- كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٤٥، مارس ٢٠١٦م، ص٣٥.

(٢) المادة ١/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) المادة ٢/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) المادة ٣/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هنا نجد أن المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة تشترط أن تحصل المنظمات الإقليمية على إذن من مجلس الأمن، عند اتخاذها تدابير قمعية فقط دون غيرها من التدابير الغير قمعية، بما يعني أن أي إجراء غير قمعي يقوم باتخاذه الاتحاد الأفريقي فإنه لا يحتاج في تلك الحالة إلى إذن من مجلس الأمن الدولي.[٢]

وبناء على ما سبق فإن ميثاق منظمة الأمم المتحدة قد أعطى للمنظمات الإقليمية أهمية بالغة، حيث خصص لها فصلاً كاملاً من فصول الميثاق وهو الفصل الثامن، حيث اعترف الميثاق أنه بإمكانية تلك المنظمات الإقليمية لعب دوراً هاماً في مجال تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وذلك من خلال تشجيع الدول أعضاء الأمم المتحدة أن يقوموا بعرض نزاعاتهم أمام التنظيم الإقليمي أولاً قبل اللجوء إلى مجلس الأمن أو الأمم المتحدة.[٣]

إلا أن ذلك لا يحول دون قيام مجلس الأمن الدولي من أداء مسئوليته الرئيسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فمجلس الأمن له أن يقوم بفحص أي موقف أو نزاع إذا لزم الأمر قبل استنفاذ الاتحاد الأفريقي لوسائل التسوية السلمية، وذلك بهدف تقرير ما إذا كان استمرار هذا الموقف أو النزاع من شأنه أن يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، أما بالنسبة لاتخاذ التدابير القمعية من جانب المنظمات الإقليمية، فإن ذلك الأمر يحتاج إلى إذن من مجلس الأمن الدولي.[٤]

ومن الجدير بالذكر أن مواد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة نصت على أهمية تعاون مجلس الأمن الدولي مع المنظمات الإقليمية، وكذا دور هذه المنظمات في حل النزاعات بالطرق السلمية، أما في حالة قيام تلك المنظمات باتخاذ تدابير قمعية، فإنه يجب عليها الحصول على إذن من مجلس الأمن الدولي قبل قيامها باتخاذ تلك التدابير.

---

(١) المادة ١/٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) نصيرة مهيرة ، "آليات ومظاهر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد ١٥، سبتمبر ٢٠١٧م، ص١٠٦.

(٣) بو زنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢م، ص٦٥.

(٤) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.

ومن ناحية أخرى أيضاً نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وكذا البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على ضرورة التعاون مع مجلس الأمن الدولي خاصة وهيئة الأمم المتحدة عامة على النحو التالي:

٢- في إطار القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي:

نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في المادة الثالثة منه على ضرورة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وخاصة مجلس الأمن في مختلف المجالات، وخاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار وحفظ السلم والأمن الدوليين، فمن الجدير بالذكر أنه من بين الأهداف التي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تحقيقها هو التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[١]

أما بالنسبة للبرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فقد نصت المادة ١٧ من البرتوكول في فقرتها الأولى على أنه" سعياً لوفاء مجلس السلم والأمن الأفريقي بصلاحياته المتمثلة في تعزيز وصون الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأفريقية، يتوجب أن يتعاون ويعمل مجلس السلم والأمن الأفريقي على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يتولى المسئولية الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين"، كما نصت تلك الفقرة أيضاً على ضرورة التعاون والعمل على نحو وثيق أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى، وذلك من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.[٢]

بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة ١٧ أيضاً في فقرتها الثانية على أنه" يتم اللجوء – عند الاقتضاء– إلى منظمة الأمم المتحدة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجيستي والعسكري تعزيزاً لأنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز وصون الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا، وذلك عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين".[٣]

كما نصت الفقرة الثالثة أيضاً من المادة ١٧ سالفة الذكر على" يقوم كل من مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأعضاء الأفريقيين فيه وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا".[٤]

---

(١) المادة ٣ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

(٢) المادة ١/١٧ من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي.

(٣) المادة ٢/١٧ من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي.

(٤) المادة ٣/١٧ من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي.

ومما سبق عرضه يتبين لنا أن تلك النصوص الواردة سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وكذا البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، هي الأساس القانوني للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وخاصة مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية.

ثانياً: اعتبارات ودوافع التعاون بين الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي

بالإضافة إلى ما ذكرناه من الأسس القانونية التي تنظم تعاون الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات والدوافع التي ساهمت في تكريس ذلك التعاون وهي كما يلي:

١- كثرة النزاعات والصراعات والأزمات في القارة الأفريقية:

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر قارات العالم من حيث انتشار النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية ...إلخ، الأمر الذي جعل من توزيع الاختصاص بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمراً حتمياً، فمنظمة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتدخل في كل النزاعات وغيرها من الأزمات التي سبق ذكرها وذلك لكثرتها وتعددها من جهة، بالإضافة إلى أن تلك النزاعات تختلف من منطقة لأخرى وأن لكل منطقة خصوصيتها وطبيعتها التي تختلف عن غيرها من المناطق من جهة أخرى.

كما أن المنظمات الإقليمية تعتبر الأكثر دراية ومعرفة بالخصوصيات التي تتميز بها تلك المناطق، كما أنها مؤهلة لمعرفة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة بحكم معرفتها لتلك المناطق الملتهبة بالنزاعات، مما يسمح لها بأن تقوم بدورها في منع نشوب تلك النزاعات أو تسويتها، أما في حالة وجود أي خطر يكون من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، ويتجاوز حدود إمكانيات هذه المنظمات الإقليمية، فإن الاختصاص يؤول لمجلس الأمن الدولي في حل هذه النزاعات.[١]

٢- نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أولوية المنظمات الإقليمية ودورها في حل النزاعات:

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة النص على الدور الهام الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في حل النزاعات وتسويتها سلمياً دون اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة، وذلك نظراً لدورها الفعال في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[٢]، فالمنظمات الإقليمية تمتلك عدة مقومات تساعدها على التوصل لحل النزاعات بطريقة سلمية، وتتمثل تلك المقومات في الآتي:

- امتلاك المنظمات الإقليمية صورة واضحة عن خصوصيات النزاع والمنطقة ككل.
- سهولة تدخل وانتقال المنظمات الإقليمية إلى مناطق النزاعات والصراعات.

---

(١) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٦-٣٧.

(٢) المواد ٣٣، ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

– تفادي تدخل الأطراف الخارجية في النزاع بما يقلل من تطورات الأوضاع وتأزمها.[١]

٣– تحكم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالقرارات الأممية:

إن امتلاك الدول دائمة العضوية لحق الفيتو كان ومازال من أكثر العقبات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة، وذلك نظراً للآثار السلبية المترتبة على استخدام تلك الدول للفيتو والمتمثلة في إعاقة مجلس الأمن في اتخاذ قراراته بشأن النزاعات والصراعات المسلحة، الأمر الذي جعل المنظمات الإقليمية هي المختصة في حل هذه النزاعات ذات الطابع الإقليمي.[٢]

ثالثاً: آليات ومظاهر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حل النزاعات الأفريقية

يتم استخدام الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة على نحو متزايد في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة من أجل بلوغ هدف تحقيق الاستقرار وإقرار السلام والأمن في أفريقيا، فالعمل الجماعي الناجح يعتمد على إقامة نوع من الشراكة الاستراتيجية الفعالة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ومن ناحية أخرى أيضاً التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فهذه الشراكة تسهل عملية صنع القرار وتقسيم المسئوليات بصورة واضحة على أساس المزايا النسبية لكل منهما.[٣]

١– التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي:

لقد أولى مجلس الأمن الدولي اهتماماً بالغاً لإقامة شراكة فعالة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وما يؤكد هذا الاهتمام مجموعة البيانات الرئاسية والقرارات التي اعتمدها في أعقاب إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، والتي أقر فيها مجلس الأمن بأهمية تعزيز التعاون مع مجلس السلم والأمن الأفريقي، بالإضافة إلى ذلك توقيع الإعلان المشترك بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما استتبع ذلك وضع آليات خاصة لدعم التنسيق والتعاون بينهما.

وهنا سوف نقوم باستعراض بعض الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي التي تنص على ضرورة وأهمية التنسيق فيما بينهما على النحو التالي:

---

(١) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة رقم(A/65/510–S/2010/514) المؤرخ في ١٤أكتوبر ٢٠١٠م. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٨/١٥م.

أ- الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن الدولي (القرارات والبيانات الرئاسية):

عقب إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي اعتمد مجلس الأمن الدولي العديد من البيانات الرئاسية والقرارات التي شجع من خلالها على أهمية زيادة تبادل الخبرات والمعلومات، ومن أهم تلك القرارات التي نادى فيها مجلس الأمن الدولي بضرورة التعاون الفعال مع الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي ما يلي:

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٢٥ لسنة ٢٠٠٥م:

وقد أقر مجلس الأمن الدولي في هذا القرار بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة الهام في منع نشوب النزاعات العنيفة، وإقامة شراكة فعالة بين المجلس والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي وأجهزته ومنظماته دون الإقليمية من أجل تيسير التصدي في مرحلة مبكرة للنزاعات والأزمات الناشئة.

كما دعا مجلس الأمن إلى تعزيز التعاون والاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية، وذلك وفقاً للفصل الثامن من الميثاق وبوجه خاص فيما يتعلق بمبادرات الوساطة.

وفي هذا الإطار أيضاً طلب مجلس الأمن تعزيز التنسيق مع الأجهزة الإقليمية لإدارة النزاع في القارة الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر للمجلس معلومات إضافية موثوق بها، وتتسم بحسن التوقيت لتيسير الإسراع بصنع القرار، بالإضافة إلى ذلك أيضاً شجع المجلس في هذا القرار البلدان الأفريقية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، وذلك من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى كفالة السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.[١]

كما أن مجلس الأمن ناشد المجتمع الدولي وجميع الدول الأفريقية، بضرورة التعاون الكامل في تنمية قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية على النشر السريع عند الحاجة للأصول المدنية والعسكرية على حد سواء بما في ذلك تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، كما أعرب مجلس الأمن في هذا القرار عن تأييده لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة، والذي دعا فيه إلى إنشاء برنامج مدته عشرة أعوام لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.[٢]

- قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٥م:

أكد مجلس الأمن في هذا القرار على أن المساهمة المتزايدة التي تقدمها المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن تكمل بشكل مفيد أعمال المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، وشدد في هذا الصدد

---

(١) قرار مجلس الأمن الدولي رقم S/RES/1625 (2005) الصادر في جلسته رقم ٥٢٦١ المنعقدة في ٢٠٠٥/٩/١٤م متاح على الرابط : تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(٢) قرار مجلس الأمن الدولي رقم S/RES/1625 (2005) الصادر في جلسته رقم ٥٢٦١ المنعقدة في ٢٠٠٥/٩/١٤م، مرجع سبق ذكره.

على أن هذه المساهمة لابد أن تُقدم وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما وجه المجلس بضرورة دعم بناء القدرات والتعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي في صون السلام والأمن الدوليين، وذلك لأهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

كما رحب مجلس الأمن بقرار إنشاء لجنة بناء السلام، حيث وصفها بأنها فرصة هامة للتعاون والاتصال الوثيق بين مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

كما أعرب المجلس عن تصميمه على اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل مواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، بما يتوافق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما دعا المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية القادرة على منع الصراعات أو على حفظ السلام، أن تضع قدراتها هذه في إطار نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.[١]

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٨م:

في هذا القرار أكد مجلس الأمن على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن يعزز الأمن الجماعي، كما رحب المجلس خلال هذا القرار بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في الجهود المبذولة لتسوية النزاعات في القارة الأفريقية، كما أعرب المجلس عن دعمه لمبادرات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، والتي تجري من خلال المنظمات دون الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك أكد المجلس على فائدة إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي في التمكين من التصدي في مرحلة مبكرة للمنازعات والأزمات الناشئة في أفريقيا، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن يرى أن المنظمات الإقليمية تتبوأ موقعاً مناسباً يؤهلها لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، وذلك بحكم معرفتها بالمنطقة بما يمكن أن يفيد فيما تبذله من جهود للتأثير في منع نشوب هذه النزاعات أو تسويتها.[٢]

وقد أكد المجلس أيضاً في هذا الإطار على ضرورة مواصلة وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي للمساعدة في بناء قدرته على التصدي للتحديات المشتركة في مجال الأمن الجماعي في القارة الأفريقية، وذلك من خلال التزام الاتحاد الأفريقي بالتصدي للأزمات الناشئة على نحو سريع وملائم، وكذا وضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

---

(١) قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٦٣١ لسنة ٢٠٠٥م الصادر في جلسته رقم ٥٢٨٢ المنعقدة في ٢٠٠٥/١٠/١٧م متاح على الرابط : تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(٢) قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٨م الصادر في جلسته رقم ٥٨٦٨ المنعقدة في ٢٠٠٨/٤/١٦م متاح على الرابط : تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

كما أعرب مجلس الأمن الدولي عن تصميمه على تمتين تعاونه مع الأجهزة المعنية التابعة للمنظمات الإقليمية، وخاصة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وجعل هذا التعاون أكثر فعالية، كما أكد مجلس الأمن على أهمية تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي بالتركيز أساساً على السلام والأمن ، ومن الجدير بالذكر أن المجلس يُسلم بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة لتمويل المنظمات الإقليمية، عندما تطلع بمهمة حفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة وباستدامة هذه الموارد والمرونة في الحصول عليها.[١]

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٣٣ لسنة ٢٠١٢م:

وقد تضمن هذا القرار التأكيد على قرارات المجلس السابقة، كما نص على "وإذ يشير إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، وإذ يعرب عن دعمه لعملية تفعيل هيكل السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي"، كما نص هذا القرار أيضاً على "إذ يُقر بالتقدم المحرز في التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإذ يشدد على أهمية مواصلة توطيد التعاون مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإقامة شراكة فعالة معه، بما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بغية التصدي لتحديات الأمن الجماعي المشتركة في أفريقيا"، كما جاء في الفقرة الرابعة من هذا القرار:" يكرر تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي".[٢]

بالإضافة إلى القرارات سالفة الذكر، أصدر مجلس الأمن الدولي أيضاً العديد من البيانات الرئاسية الصادرة عن رئيس المجلس، والتي حث من خلالها على ضرورة التعاون بينه وبين مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، حيث قام رئيس مجلس الأمن الدولي على هامش العديد من الجلسات التي عقدها مجلس الأمن بالإدلاء بالعديد من البيانات الرئاسية باسم مجلس الأمن، والتي رحب من خلالها بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما دعا إلى أهمية وضرورة تعزيز التعاون فيما بين المجلسين.[٣] ومن أهمها:

- البيان الرئاسي رقم S/PREST/2004/44:

والذي تضمن "وإذ يشير مجلس الأمن إلى الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي، يرحب بإنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ويعرب عن تأييده لمسارعة جميع الدول الأفريقية بالتصديق على بروتوكول السلام

---

(١) قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٨م، مرجع سبق ذكره.

(٢) قرار مجلس الأمن الدولي رقم٢٠٣٣ لسنة ٢٠١٢م الصادر في جلسته رقم ٦٧٠٢ المنعقدة في ٢٠١٢/١/١٢م متاح على الرابط : تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠ www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(٣) زهرة بوسراج، "علاقة مجلس السلم والأمن الأفريقي بمجلس الأمن في مجال تسوية النزاعات في أفريقيا"، **مجلة دراسات دراسات لجامعة عمار ثليجي**، الجزائر، العدد ٥٧، ٢٠١٧م، ص٢٩٧.

والأمن، وإنشاء قوة تأهب أفريقية ونظام إنذار مبكر في أفريقيا، وسيمكن إنجاز هذه الجهود من تحسين التنسيق فيما بين الآليات الإقليمية لتعزيز السلام والأمن، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا".[١]

- البيان الرئاسي رقم S/PRST/2006/39:

وقد جاء في هذا البيان" .. بما في ذلك اعترافه بالدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويحث مجلس الأمن الدولي الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات التابعة للمنظمة، وكذلك جميع الدول وسائر المنظمات الدولية المعنية على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية التي تقوم بدور مُجدٍ في التوسط من أجل التوصل إلى اتفاقات للسلام، وذلك في مجالات منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات وإحلال الاستقرار بعد انتهاء الصراع".[٢]

- البيان الرئاسي S/PREST/2007/7:

جاء في هذا البيان أيضاً:" يرحب مجلس الأمن بالمساهمة المتزايدة التي يقدمها الاتحاد الأفريقي، وبتصميم قادته على معالجة الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية وحلها، ويشدد مجلس الأمن وفقاً للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، على ضرورة أن يُبقي الاتحاد الأفريقي مجلس الأمن الدولي في جميع الأوقات على علم تام بهذه الجهود بطريقة شاملة ومنسقة".[٣]

- البيان الرئاسيS/PRST/2007/31 :

جاء في هذا البيان الرئاسي" ويؤكد مجلس الأمن ضرورة توطيد وتعزيز إقامة علاقة منظمة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق أهداف السلام والاستقرار في سياق الترتيبات المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق، ولهذا يرحب المجلس بالاتفاق المبرم في ١٦ نوفمبر٢٠٠٦م في أديس أبابا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي يوطد أسس الشراكة

---

(١) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PREST/2004/44 الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩م في جلسته رقم ٥٠٨٤ متاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

(٢) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2006/39 الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠م في جلسته رقم ٥٥٢٩ متاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

(٣) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2007/7 الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨م في جلسته رقم ٥٦٤٩ متاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

اللازمة لمعالجة الأسباب الأصلية للنزاعات، كما يؤكد المجلس من جديد البلاغ المشترك المتفق عليه مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخ ١٦يونيو ٢٠٠٧م (S/2007/386).[١]

- البيان الرئاسي رقم S/PRST/2009/3:

جاء في هذا البيان" ويرحب مجلس الأمن بالدور المهم الذي يواصل الاتحاد الأفريقي الاضطلاع به لتسوية النزاعات في القارة الأفريقية، ويعرب عن دعمه لمبادرات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي".[٢]

- البيان الرئاسي رقمS/PRST/2009/26:

وقد جاء في هذا البيان " ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أهمية قيام علاقة استراتيجية أكثر فعالية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ويشجع مجلس الأمن على المضي في تعزيز التفاعل والتنسيق والتشاور المنتظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل موضوع الاهتمام المشترك، ويلاحظ مجلس الأمن الجهود التي تبذلها حالياً الأمانة العامة والمفوضية في هذا الصدد".[٣]

- البيان الرئاسي رقم S/PRST/2013/12 :

جاء أيضاً في هذا البيان تأكيد المجلس على أهمية الشراكة والتعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية حسب الاقتضاء، ووفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما شدد على أهمية الاستمرار في تطوير تلك الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية من أجل إتاحة الفرصة لاتخاذ تدابير مبكرة لمواجهة الخلافات والأزمات الناشئة، وتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات.[٤]

---

(١) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2007/31 الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٨م في جلسته رقم ٥٧٣٥ متاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

(٢) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2009/3 الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٨م في جلسته رقم ٦٠٩٢ والمتاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

(٣) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي رقمS/PRST/2009/26 الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦م بجلسته رقم ٦٢٠٦ والمتاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

(٤) البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2013/12 الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٨/٦م بجلسته رقم ٧٠١٥ والمتاح على الرابط: www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements تم الاطلاع ٢٠٢٣/٨/٢٣م

ويرى الباحث أن جميع البيانات الرئاسية الصادرة فيما يخص السلام والأمن في أفريقيا، تضمنت تأكيد وإشادة وترحيب مجلس الأمن الدولي بأهمية التعاون والشراكة بينه وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، بالإضافة إلى ذلك فقد شدد مجلس الأمن أيضاً على ضرورة تعزيز وتوطيد تلك الشراكة الفعالة، وذلك نظراً للدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام والأمن في القارة الأفريقية، فمن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن الدولي يعترف بما يبذله الاتحاد الأفريقي في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

بالإضافة لما سبق من قرارات وبيانات رئاسية صادرة عن مجلس الأمن الدولي، والتي دعت إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد، عمد كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى وضع إطار مشترك كأساس لوضع خريطة توضح مجالات التعاون فيما بينهما، والتي تمثلت في إعلان تعزيز التعاون فيما بينهما في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.[١] وهو ما سوف نقوم بتوضيحه على النحو التالي:

ب- إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي:

عقب مشاورات مكثفة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارات ووكالات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، جاء إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كثمرة لتلك المشاورات، وبتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م تم توقيع هذا الاتفاق بين كل من الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة "كوفي عنان" ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "ألفا عمر كوناري" في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بعنوان " تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.[٢]

وقد استند هذا الإعلان إلى اتفاقات سابقة تم إبرامها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومن قبله منظمة الوحدة الأفريقية، حيث يعكس التزام كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصون السلام والأمن البشري، وتعزيز حقوق الإنسان والتعمير بعد انتهاء الصراعات والنهوض بالتنمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا، كما يوفر

---

(١) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٧.

(٢) رسالة الأمين العام للأمم المتحدة" كوفي آنان" إلى رئيس الجمعية العامة، والمؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١١م، والواردة في الدورة الحادية والستون للجمعية العامة بجلسة ٢٠٠٦/١٢/١٢م/ البند١٠٨ (أ) من جدول الأعمال فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، رقم الوثيقة (A/61/630)، ص١. متاحة على الرابط: https://www.un.org/sg/ar/content/sg/declarations-messages تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٨م.

هذا الإعلان إطاراً شاملاً للدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية(الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات).[١]

وقد اتفق الطرفان في هذا الإعلان على ما يلي:

– أهمية التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية، وخاصة النهوض بالبرامج والأنشطة التي تراعي الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية.[٢]

– تعهد الطرفان بتعميق وتوسيع التعاون بين المنظمتين– وذلك حسب الاقتضاء– من خلال إجراء المشاورات فيما بينهما وبين كبار المسئولين، وإجراء المحادثات على مستوي الموظفين، وكذلك من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج في سياق الإطار القابل للتطوير المتعلق بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (الإطار)، مع التأكيد على ضرورة اعتبار الإطار القابل للتطوير الإطار الاستراتيجي العام للأمم المتحدة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية باعتبارها جهات شريكة فعالة للأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه الأمن البشري في أفريقيا.[٣]

– إعادة التأكيد على أن الإطار القابل للتطوير ينبغي أن يشمل كل جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: السلام والأمن، والمساعدة في بناء المؤسسات، والمسائل السياسية والانتخابية، وعمليات حفظ السلام، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وبناء السلام، والاستجابة الإنسانية والإنعاش، والأمن الغذائي، والمسائل الاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية.

– أقر الطرفان بأن التعاون الجاري بين الاتحاد الأفريقي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمقر الاتحاد هو العنصر التنفيذي للإطار القابل للتطوير.[٤]

– اتفق الطرفان على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في المجالات الآتية:

(بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، والإدارة المالية– السلام والأمن– حقوق الإنسان– المسائل السياسية والقانونية والانتخابية– التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبشرية– الأمن الغذائي وحماية البيئة– الاتفاق على استمرار ترتيبات التعاون القائمة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي– التعهد بتنفيذ برامج التعاون الحالية والمتوخاة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استناداً للإطار القابل للتطوير، وخطة العمل التفصيلية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الخاصة بالمساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لبناء

---

(١) رسالة الأمين العام للأمم المتحدة" كوفي آنان" إلى رئيس الجمعية العامة، والمؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١١م، مرجع سبق ذكره، ص ص١–٢.

(٢) إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ص٣.

(٣) إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره، ص٣.

(٤) المرجع ذاته، ص٣.

قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وكانت خطط العمل القطاعية اللاحقة- الاتفاق على استعراض الإطار القابل للتطوير بصورة دورية كل ٣ سنوات).[١]

ومن المفترض أن تحسين الشراكات بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يستتبع وجود آليات للتشاور والتنسيق بين مجلس الأمن وأجهزة السلام والأمن بمختلف المنظمات الإقليمية.[٢]

ويظهر التعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي بصورة ملموسة على مستوي العديد من الأجهزة سواء التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، فهناك أجهزة تقوم بجانب وظائفها الأخرى بدور في التنسيق بين المجلسين، كما أن هناك آليات تم إنشاؤها بهدف التنسيق بين المجلسين وذلك على النحو التالي:

٣- الأجهزة الدائمة التي تضطلع بدور هام في التنسيق بين المجلسين:

يساهم دعم وتوثيق التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل فعال في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما تمثل لجنة بناء السلام في مجال اختصاصها محفلاً لتنسيق الأنشطة بين المجلسين [٣] ، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

(أ) التنسيق والتعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي:

أكد الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة" كوفي عنان" أن المنظمات العالمية سوف تظل تشارك القارة الأفريقية في مواجهة التحديات التي تعاني منها سواء على المستوى القُطري أو مستوى الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال تعزيز بناء السلام، وبناء القدرات الأفريقية على حل الصراعات، ودعم وتطوير مؤسسات الاتحاد الأفريقي الرئيسية، وكذا دعم الخطط الجديدة لتحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية مستفيدة في ذلك من القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام.[٤]

وقد اتُخذت عدة تدابير ملموسة من أجل ترشيد العلاقة وزيادة التكامل بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث تم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٠م والذي يرأسه الأمين العام المساعد، ويدير هذا المكتب فريق دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام و مكتب الاتصال السابق للأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي، وفريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الأمم المتحدة في الصومال، كما تم

---

(١) المرجع ذاته، ص ص ٤-٥.

(٢) زهرة بو سراج، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٨.

(٣) المرجع ذاته، ص ص ٢٩٨- ٢٩٩.

(٤) جمال ضلع، الاتحاد الأفريقي و التكتلات الاقتصادية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م- ٢٠٠٣م، ص ص٦-٧.

إدماج عناصر الدعم في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في إقليم دارفور، وكذا آلية تنسيق الدعم المشتركة إلى هذا المكتب الجديد.[١]

كما جاء بهذا التقرير أيضاً أن مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي على استعداد لتعزيز التعاون والحد من الازدواجية، والاستفادة من أوجه التآزر الناتجة عن تجميع الموارد بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة، كما يوفر المكتب قناة إضافية يمكن من خلالها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل بشكل أوثق في مجالات تشمل: الوساطة والمساعي الحميدة ومنع نشوب النزاعات والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعلام والعمليات العسكرية وعمليات الشرطة، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والمسائل المتصلة بالأمن، أما على المستوى الاستراتيجي اشترك الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠م في عقد الجلسة الافتتاحية لفرقة عمل مشتركة بشأن السلام والأمن، تركزت على تعزيز الشراكة الاستراتيجية للسلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.[٢]، كما أن التبادلات المباشرة المنتظمة للآراء بين مكاتب الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، جعلت من هذا التعاون المتبادل أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.[٣]

كما أن علاقة العمل الوثيقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تساعد على تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، حيث دُعي مسئولون كبار في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم احاطات لمجلس الأمن، ودُعي الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم احاطات لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد ركزت هذه الاحاطات على القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الحالات في (بورندي، وجمهورية أفريقيا الوسطي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وغينيا–بيساو، وليبيا، ومدغشقر، وأنشطة جيش الرب للمقاومة، و القضايا الموضوعية المتعلقة ببناء السلام، ومنع الإبادة الجماعية والعنف الجنسي في حالات النزاع).[٤]

---

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة المؤرخ ١٤/١٠/٢٠١٠م رقم(A/65/510–S/2010/514)، ص ص٣–٤. متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general
تم الاطلاع بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٢٣.

(٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة المؤرخ ١٤/١٠/٢٠١٠م رقم(A/65/510–S/2010/514)، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(٣) المرجع ذاته، ص٤.

(٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شئون السلام والأمن رقم (S/2011/805) المؤرخ في ٢٩/١٢/٢٠١١م والمتاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general

(ب) مجالات التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي:

هناك العديد من المجالات التي يتم التعاون فيها بين الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنها:

- التعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات:

اعتمدت تلك الاستراتيجية على منهج التدريب وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيم وعقد العديد من حلقات التدريب، وذلك من أجل تطوير ودعم القوة الاحتياطية الأفريقية، وقد شارك موظفو مفوضية الاتحاد الأفريقي في الدورات التدريبية التي قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنظيمها بشأن الوساطة وتسوية النزاعات والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن.[١]

بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية مستدامة وذات الصلة بالموظفين على مستوى الإدارة وتهيئتهم على كيفية ترتيب برمجة ونشر عمليات حفظ السلام، حيث يهدف هذا التدريب إلى تمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي من تحمل مسئولياتها عن البرامج أثناء تطويرها، وتعزيز قدرتها على التخطيط لبعض الوظائف كعمليات الأمن وإعداد كبار القادة المحتملين لنشرهم في مناطق النزاع مستقبلاً، فضلاً عن رفع مستوى الوعي بالتحديات التي تواجه بعثات القوة الاحتياطية الأفريقية.[٢]

- التعاون في مجال إصلاح الأمن:

تتمثل تلك الاستراتيجية في تقديم دعم السياسة الأمنية في أفريقيا، وذلك من خلال إصلاح قطاع الأمن وتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال، من خلال تبادل الخبرات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لمجلس الأمن الدولي ، وذلك عن طريق الزيارات التي يقوم بها موظفو إصلاح الأمن في الاتحاد الأفريقي إلى مقر الأمم المتحدة ومشاركتهم في حلقات العمل المبرمجة في هذا الصدد، وتعتبر زيارات موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مقر منظمة الأمم المتحدة من أهم وسائل تبادل المعلومات وتعزيز التعاون، وخاصة في مجال دعم بعثات حفظ السلام.[٣]

تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٨.

(١)جمال عبدالناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص٢١١.

(٢) معزيز عبدالسلام ، مرجع سبق ذكره، ص ص٤١-٤٢.

(٣) المرجع ذاته، ص ٤١.

- التعاون في المجال الإنساني والدعم المالي:

بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠١٠م تم التوقيع على "مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج العشري لبناء القدرات" بين مكتب الشئون الإنسانية بالأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث ركزت تلك المذكرة على التعاون في الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث والتصدي لها، والتنسيق وحماية المدنيين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية، كما تم تعزيز تلك الشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال تقديم الحماية والإغاثة للمحتاجين، كما عملت الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على معالجة بعض الاحتياجات ذات الأولوية الرئيسية في الجوانب المالية والموارد البشرية ومختلف المستلزمات، كما تم اتخاذ العديد من الخطوات فيما يتعلق بتبادل المعلومات في المجالات الحيوية.[١]

ويرى الباحث أن مظاهر التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تمثل دعماً كبيراً بالنسبة للاتحاد الأفريقي مما يساعده على أداء مهمته، وخاصة حفظ السلم والأمن في القارة الأفريقية، ولكن بشرط استمرارية هذا الدعم وجديته لتحقيق الهدف المنشود منه.

كما تمثل لجنة بناء السلام في مجال اختصاصها محفلاً لتنسيق الأنشطة بين المجلسين كما يلي:

(ج) لجنة بناء السلام:

تعتبر لجنة بناء السلام إحدى اللجان التابعة لمجلس الأمن الدولي من أهم آليات منظمة الأمم المتحدة في بناء السلم، ومن ضمن المهام المنوطة بها اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلم وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، حيث عملت تلك اللجنة على بناء السلم في العديد من الدول الأفريقية منها سيراليون، وبروندي وغيرهما...إلخ، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه لجنة بناء السلام، طالب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة بزيادة الدعم المتخصص لها، وذلك لكي تقوم بدور أفضل في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.[٢]

وقد تعددت مظاهر التعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي سواء على مستوي التعاون الإداري، أو الدعم المالي واللوجيستي، وكذا التعاون في مجال حفظ السلم والأمن في أفريقيا، وذلك على النحو التالي:

٤- مظاهر التعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي:

عزز مجلس الأمن الدولي تعاونه مع مجلس السلم والأمن الأفريقي منذ قيام الاتحاد الأفريقي بإنشائه في عام ٢٠٠٤م، وذلك من أجل التصدي للحالات الناشئة على نحو سريع وملائم، ووضع استراتيجية فعالة لمنع نشوب النزاعات، وصنع السلم والأمن في القارة الأفريقية والحفاظ عليهما، كما أن التعاون بين مجلس الأمن

---

(١) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١.

(٢) المرجع ذاته، ص٤٠.

الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، ولكنه يمتد ليشمل التعاون على المستوي المؤسساتي بالإضافة لتقديم الدعم المالي واللوجيستي.[١]

ومن مظاهر التعاون بين المجلسين ما يلي:

(أ) التعاون على المستوى الإداري:

- الاجتماعات التشاورية بين المجلسين لتبادل المعلومات:

انعقد أول اجتماع تشاوري بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي في يونيو ٢٠٠٧م، وذلك في مقر الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، حيث انتهي هذا الاجتماع التشاوري بإقرار المجلسين بياناً مشتركاً يتضمن ضرورة تعزيز العلاقة بين جميع أجهزة المنظمتين وتحسين التعاون بين الهيئتين، كما عقد المجلسين اجتماعهما التشاوري الثاني في مدينة "نيويورك" بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٨م، وقد صدر في نهاية هذا الاجتماع بيان مشترك تضمن تأكيد أعضاء المجلسين على أهمية وضرورة زيادة التعاون بين المجلسين، وكذا الحاجة إلى بناء قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، وذلك فيما يتعلق بقدرته على الاستجابة للأزمات وحاجته إلى قدرة كفيلة تجعله يحقق الاستقرار على المدى البعيد في القارة الأفريقية.

وبتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٩م تم انعقاد الاجتماع التشاوري الثالث بين المجلسين في "أديس أبابا"، وخلال هذا الاجتماع تم استعراض المسائل موضع الاهتمام المشترك، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الأمن والسلم في القارة الأفريقية، وكذا تطوير شراكة فعالة بين المؤسستين في إطار الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، كما تم الاتفاق بين المجلسين على أهمية مواصلة مشاوراتهم بشأن الوسائل والطرق الكفيلة بدعم الشراكة والتعاون الفعال بينهما.[٢]

كما تم انعقاد الاجتماع التشاوري الرابع المشترك بين المجلسين بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٠م، وفي ختام هذا الاجتماع صدر بيان مشترك تم التأكيد من خلاله على أهمية زيادة التعاون بين الهيئتين، وخاصة فيما يتعلق بمجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلم وبنائه، كما جدد أعضاء المجلسين التزامهما بذلك، حيث تركزت المناقشات بين المجلسين على سبيل زيادة التعاون ونظم الاتصالات بينهما، كما اقترح بعض أعضاء المجلسين خلال هذا الاجتماع التشاوري زيادة التفاعل بين الهيئتين، وذلك بعقد العديد من الاجتماعات العادية والمعمقة، كما تم الاتفاق بين المجلسين على أن تلك الاجتماعات السنوية التشاورية يجب أن تعالج المسائل الجوهرية ذات الاهتمام المشترك.[٣]

---

(١) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٣٠١.

(٢) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٢.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة المؤرخ ٢٠١٠/١٠/١٤م رقم(A/65/510-S/2010/514)، مرجع سابق.

وتوالت الاجتماعات المشتركة التشاورية بين المجلسين، فبتاريخ ٢١ مايو ٢٠١١م تم انعقاد الاجتماع التشاوري الخامس بين المجلسين في أديس أبابا، وفي هذا الاجتماع أجري أعضاء كل من المجلسين تقييماً لتعاونهم في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبنائه، وتعزيز حقوق الإنسان، وإحلال الديمقراطية في القارة الأفريقية، وفي عام ٢٠١٢م تم انعقاد الاجتماع التشاوري المشترك السادس بين المجلسين في "نيويورك"، بينما تم انعقاد الاجتماع التشاوري السابع في "أديس أبابا" بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٣م.

وفي عام ٢٠١٤م تم انعقاد الاجتماع التشاوري المشترك الثامن بين المجلسين في "نيويورك"، أما الاجتماع التشاوري التاسع والمنعقد في "أديس أبابا" بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٥م، والذي أشاد فيه مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بتطور العلاقة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، بالإضافة إلى ذلك شدد على ضرورة التركيز على منع نشوب المنازعات، حيث دعا إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم الفوري والمستدام إلى بلدان المنطقة.[١]

وفي مايو ٢٠١٦م تم انعقاد الاجتماع التشاوري العاشر بين المجلسين في "نيويورك"، وفي هذا الاجتماع كان من ضمن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع الحالة في كل من الصومال وبوروندي.[٢]

وبالتالي فإن انعقاد الاجتماعات التشاورية السنوية بين كل من مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي – التي تعقد بالتناوب – تمثل فرصة هامة لزيادة تحديد العلاقة الاستراتيجية وتعزيزها، فمنذ بدء تلك الاجتماعات التشاورية نجد أن المناقشات التي تضمنتها تركزت على الدعم العام الذي تقوم منظمة الأمم المتحدة بتقديمه للبرنامج العشري لبناء القدرات، وعلى أفضل السبل لتعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة في تمويل قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.[٣]

ولاتزال تلك الاجتماعات التشاورية السنوية مستمرة في الانعقاد بالتناوب أي بصورة تداولية بين "أديس أبابا" و"نيويورك"، إلا أن مظاهر التعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي لم تقف عند هذا الحد، ولم يقتصر التعاون بين المجلسين على تلك الاجتماعات التشاورية فقط، فهناك أيضاً صورة من مظاهر

---

(١) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص١١٠ – ١١١.

(٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780) والمؤرخ ٢٠١٦/٩/١٣م، متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٥م.

(٣) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

هذا التعاون تتمثل في تنظيم دورات تدريبية لموظفي مجلس السلم والأمن الأفريقي يقوم بها موظفو مجلس الأمن، بالإضافة إلى تنظيم العديد من الملتقيات العلمية التقييمية فيما بينها.[١]

- تنظيم دورات تدريبية لموظفي أمانة مجلس السلم والأمن الأفريقي:

في نوفمبر ٢٠٠٦م تقدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بطلب إلى إدارة الشئون السياسية بمجلس الأمن، والذي تضمن أن يتم تدريب موظفي أمانة مجلس السلم والأمن الأفريقي على أعمال مجلس الأمن الدولي بواسطة موظفي مجلس الأمن، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.[٢]

وفي مارس وأبريل ٢٠٠٧م نظمت شعبة شئون مجلس الأمن الدولي برنامجين تدريبيين لموظفي أمانة مجلس السلم والأمن الأفريقي، حيث ركزت تلك البرامج على أساليب عمل مجلس الأمن الدولي وأنشطة الشعبة في مختلف الجوانب، فالهدف من تلك البرامج التدريبية يتمثل في تعزيز القدرات الفنية والتشغيلية لأمانة مجلس السلم والأمن الأفريقي لكي يؤدي عمله على نحو فعال.[٣]

ففي يونيو ٢٠٠٧م في "نيروبي" قام فريق دعم السلام بمؤازرة من دائرة التدريب المتكاملة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بتنظيم الدورة الأولي من سلسلة الدورات الخاصة بكبار قادة بعثات الاتحاد الأفريقي، وذلك سعياً لتعزيز المهارات والقدرات الإدارية لموظفي الاتحاد الأفريقي.[٤]

- تعيين فريق مشترك معني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام:

بما أن مسئولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي، فإن مجلس الأمن الدولي دعا إلى البحث عن إمكانيات دعم عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بموافقة منظمة الأمم المتحدة، وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبناء على هذا الأساس طلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يقوم بتقديم تقرير عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكن منظمة الأمم المتحدة من تقديم الدعم على نحو أفضل، وذلك من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك للمساهمة على نحو

---

(١) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٢) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام والأمن الدوليين رقم (S/2008/186)، ص١٢، متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general تم الاطلاع ٢٠٢٣/٩/٥م.

(٤) زهرة بوسراج، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣.

كبير في تحديات الأمن المشتركة في البؤر المتأزمة، وكذا لتعزيز وتوسيع وتعميق الحوار والتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي.[١]

وبناء على ما سبق، قام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة باقتراح إنشاء فريق مشترك معني بأساليب دعم وتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي التي تتم بموافقة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجيستي لبدء تشغيل تلك العمليات، وقد تم اقتراح إنشاء هذا الفريق المشترك بالتشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وقد وجد مقترح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بإنشاء الفريق المشترك إشادة واسعة من مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٨م الصادر بتاريخ١٦ أبريل ٢٠٠٨م، كما أبدي كل من مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعهما المشترك الذي تم انعقاده بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٨م عن مدى ارتياحهما للجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون بهدف القيام بعمليات السلام، وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.[٢]

وعقب عرض مظاهر التعاون بين المجلسين على المستوى الإداري، سوف نقوم بعرض مظاهر التعاون فيما بين مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلم والأمن في أفريقيا على النحو التالي:

(ب) مظاهر التعاون بين مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلم والأمن

لقد أثبتت الممارسة العملية مدى التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي، لا سيما وأن معظم العمليات التي يقوم بها مجلس الأمن في القارة الأفريقية، وبالتالي فمن الضروري أن يكون هناك تبادل للخبرات والمعلومات، وكذا التشارك في وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في القارة الأفريقية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

- دعم استراتيجية وقائية شاملة من النزاعات في أفريقيا:

إن ما يدور في القارة الأفريقية من نزاعات وصراعات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، دفع الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة محاولة وضع استراتيجية شاملة من النزاعات، منسقاً جهوده في هذا الشأن مع الأمم المتحدة، وذلك من خلال جمع وتبادل المعلومات وفقاً لآليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة، وذلك على النحو التالي:

- منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية:

يتمثل محور اهتمام الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات، حيث تعمل كل من المنظمتين بالتضامن معاً لنزع فتيل التوترات وحل المشكلات قبل توسعها واستفحالها، وقد أعربت

---

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة المؤرخ ١٤/١٠/٢٠١٠م رقم(A/65/510-S/2010/514)، مرجع سبق ذكره.

(٢) معزيز عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن حاجتهما إلى ضرورة الانتقال من التعاون المخصص والقائم على ردود الفعل، إلى تعاون وشراكة تتسم بطابع استراتيجي أكبر وتستند على العمل المتواصل والشامل، وذلك من أجل إيجاد نهج موحد إزاء التحديات المشتركة.[١]

وفي هذا السياق قام مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤م بالتعاون مع إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع إطار مشترك لتعزيز التعاون والشراكة في مجال السلم والأمن، حيث دعا الإطار إلى ضرورة اتخاذ مبادرات مشتركة أو منسقة جيداً في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام، وذلك من أجل الاستفادة بما تملكه كل منظمة من رأس مال سياسي، وقدرات في مختلف مراحل النزاع، كما أقر الإطار المشترك بضرورة الاستمرارية في تبادل المعلومات، وذلك فيما يتعلق بالأسباب المباشرة والهيكلية للنزاعات، وكذا علامات الإنذار المبكر، وذلك من أجل تيسير استجابات منسقة في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة.[٢]

وبناء عليه وتماشياً مع ازدياد التعاون المؤسسي، يقوم مكتب منظمة الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠١٤م بالعمل على تعزيز قدراته، حتى يتمكن من القيام بأنشطة منتظمة لاستطلاع الأجواء مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتبادل المعلومات، وكذا إعداد الرسائل المشتركة، وأيضاً العمل كلما أمكن على موائمة العمل الدبلوماسي الوقائي وجهود الوساطة.[٣]

وقد أثمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن نجاحات هامة في بعض الحالات، ومن الأمثلة على ذلك: ما حدث في بوركينا فاسو في أكتوبر ٢٠١٤م، عندما حاول رئيس بوركينا فاسو "بليز كومباوري" تعديل الدستور في البلاد، وذلك للسماح له بالترشح لولاية أخرى، فمن أجل حل تلك الأزمة تعاونت منظمة الأمم المتحدة من خلال ممثل الأمين العام لغرب أفريقيا مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعاوناً وثيقاً من أجل حل تلك الأزمة التي ترتبت على ذلك، وقد قامت تلك المنظمات بالعمل معاً من أجل دعم عملية الانتقال السلمي في البلاد، وذلك من خلال إنشاء الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو.[٤]

---

(١) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

(٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780)، مرجع سبق ذكره.

(٣) قرار مجلس الأمن الدولي بشأن مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين رقم(S/RES/1631/200)، والمؤرخ ٢٠٠٥/١٠/١٧م والمتاح على الرابط: تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٥
www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780)، مرجع سبق ذكره.

وبتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٥م، حدث انقلاب بقيادة الحرس الرئاسي، مما أدى إلى اضطراب سير العملية الانتقالية، إلا أنه نتيجة للضغوط الشديدة التي مارسها المجتمع الدولي، وخاصة منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى التعبئة الشعبية التي قادها ناشطون في جميع أنحاء البلاد بدعم من القوات النظامية، الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ الاتحاد الأفريقي قراره بتجميد عضوية بوركينا فاسو في الاتحاد الأفريقي بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٥م، ومن هنا يمكننا القول بأن التعاون بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبتيسير مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي قد ساهم هذا النهج المشترك الذي اعتمدت عليه تلك المنظمات في إتمام العملية الانتقالية في بوركينا فاسو بنجاح، مما يدل على مزايا التعاون الوثيق والتفاهم المشترك والشراكة في مجال منع نشوب النزاعات.[١]

- دعم عمليات الوساطة والمفاوضات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي:

من المجالات التي توسع فيها نطاق الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو مجال الوساطة، فوفقاً لنص المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثالثة والتي تنص على أنه" على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريقة هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن"، وقد عملت إدارة الشئون السياسية عن كثب بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل بناء القدرات المؤسساتية في مجال الوساطة، بما في ذلك توفير الدعم لإنشاء استراتيجية الوساطة للاتحاد الأفريقي، وتبادل الدروس والخبرات وتعزيز التنسيق في هذا المجال.[٢]

فالهدف النهائي للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي يتمثل في تعزيز الدعم المقدم إلى الشركات في مجال الوساطة القائمة بين المنظمتين على المستوي العملياتي، وبالتالي تحسين نوعية صنع السلام في أفريقيا، حيث تضم تلك الشراكة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب أفريقي.[٣]

---

(١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780)، مرجع سبق ذكره.

(٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شئون السلام والأمن رقم(S/2011/805) المؤرخ ٢٠١١/١٢/٢٩م والمتاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general تم الاطلاع ٢٠٢٣/٩/٥م

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شئون السلام والأمن رقم(S/2011/805)، مرجع سبق ذكره.

ومن أجل تعزيز القدرات الإقليمية في مجال الوساطة، قامت وحدة دعم الوساطة بتدعيم ومساعدة عمليات السلام التي تكون تحت رعاية المنظمات الإقليمية بما فيها الاتحاد الأفريقي، وتقوم بالاعتماد في ذلك على عدة نماذج منها أن تقوم منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بوساطة مشتركة، وذلك من خلال تكليف وسيط واحد يمثل المنظمتين أو تعيين كل منظمة وسيط خاص بها ولكنهما يعملان معاً، أو أن تتولي منظمة الأمم المتحدة الدور القيادي وتتولى المنظمات الإقليمية الدور الثانوي كمراقبين.[١]

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بالتعاون والشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة من خلال اتخاذ خطوات، وذلك من أجل تحديد الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ضمن إطار استراتيجي متماسك، بما يشمل الشروع في وضع مبادئ توجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة.[٢]

وعلى المستوى العملياتي: عملت منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في عمليات الوساطة، بما في ذلك دارفور(السودان)، غينيا بيساو، كينيا، مدغشقر، الصومال، ولا يزال هذا التعاون جارياً في العديد من تلك الحالات. ومن الجدير بالذكر أنه من الضروري ملاحظة أن الشراكة والتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة، هو عمل قيد الإنجاز ولم يبلغ بعد كامل إمكانياته، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الشراكة بين المنظمتين في مجال الوساطة تنفذ في كثير من الأحيان بشكل مرتجل، حيث تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود، وذلك من أجل تحسين التعاون في مراحل وضع تصور لعمليات السلام والتخطيط لها وتنفيذها، وكذا ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات فعالة، وذلك من خلال تعزيز القدرات على الاستجابة.[٣]

ويعمل مكتب منظمة الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي، وكذا إدارة الشئون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة على دعم الاتحاد الأفريقي في مجال تخطيط وتطوير قدرات وهياكل دعم الوساطة في المفوضية، وذلك من خلال تقاسم الخبرات والمشورة التقنية، وقد شارك عدد من كبار الوسطاء في الاتحاد الأفريقي في الحلقات الدراسية رفيعة المستوي التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥م عن عمليات الوساطة الشاملة للجميع، كما قامت الإدارة في أغسطس ٢٠١٥م بتنسيق دورة تدريبية عن تحليل النزاع، وقد نُظمت تلك

---

(١) السيد مصطفي أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٢١٣.

(٢) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي رقم(S/2011/805)، مرجع سبق ذكره.

الدورة لفائدة موظفي مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنظمة البحيرات الكبرى.[١]

ومن الأمثلة على دعم عمليات الوساطة والمفاوضات، عملت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وشركاء آخرين من أجل إيجاد حل للأزمة في بورندي، بالإضافة إلى الجهود التي تم بذلها بقيادة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى، حيث نجحت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بورندي، وكذا نجح رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي، وذلك بالتنسيق مع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي الموكل بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال لدي بوروندي في التحاور مع القيادات في بورندي وزعماء آخرين في المنطقة، من أجل المساعدة في تهدئة التوترات المتفاقمة والعنف المتزايد في بوروندي.[٢]

وفي أواخر عام ٢٠١٥م وعقب تدهور الأوضاع في بورندي، قام المجتمع الدولي بتكثيف الجهود الدبلوماسية المبذولة، وذلك للتوصل إلى عملية سياسية عن طريق التفاوض، حيث قام مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي بتقديم مساعدة من خبرات تقنية متخصصة دعماً للاتحاد الأفريقي على صعيد العمليات، وذلك للمعاونة في وضع خطط طوارئ من أجل معالجة الشواغل الأمنية والسياسية.[٣]

وقد أعطى مجلس السلم والأمن الأفريقي الإذن بنشر البعثة الأفريقية للوقاية والحماية في بورندي، إلا أن الحكومة البورندية رفضت ذلك، وأثناء انعقاد الدورة العادية رقم ٢٦ لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٥م تقرر تأجيل نشر البعثة، كما تم إرسال وفد رفيع المستوى للتحاور مع السلطات البورندية، وفي نفس الشهر زار وفد من مجلس الأمن الدولي بورندي لدعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل من أجل إجراء حوار شامل وشفاف للجميع، وكذا منع تصاعد أعمال العنف في البلاد.

وفي شهر فبراير عام ٢٠١٦م قام الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء زيارة لبوروندي، حيث أعرب عن التزام منظمة الأمم المتحدة القوى بتحقيق الاستقرار والتنمية في بورندي وفي المنطقة عموماً.[٤]

ويرى الباحث أن الشراكة الحقيقية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتي تتمثل في دعم عمليات الوساطة، ساهمت في تهدئة العديد من التوترات في القارة الأفريقية.

---

(١) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

(٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780)، مرجع سبق ذكره.

(٣) المرجع ذاته.

(٤) نصيرة مهيرة، محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

- تقديم الدعم المالي واللوجيستي للاتحاد الأفريقي:

إن ضعف الامكانيات المادية واللوجستية لدى الاتحاد الأفريقي، توجب وتحتم عليه ضرورة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، وذلك بهدف تقديم الدعم والعون إليه، فالإمكانيات المتاحة للاتحاد الأفريقي تفرض عليه أن تتضافر جهوده مع منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتحقيق مهامه في حفظ السلام وصنع وبناء السلام، فمن أجل ضمان استمرارية عمل المنظمات الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة، كان من اللازم على منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بتعزيز إمكانيات التنبؤ بتمويل الاتحاد الأفريقي، واستدامة هذا التمويل ومرونته، لا سيما ما يتعلق منه بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي.[١]

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتقديم دعم مالي ولوجستي واضح للاتحاد الأفريقي في عمليات التدخل التي قام بها سواء في الصومال، أو دارفور، أو بورندي، وفي هذا الإطار قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالسماح بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في دارفور، حيث اعتمدت مبلغ ١٢٧٥ مليون دولار لإنشاء العملية المختلطة.[٢]

وسوف نتناول العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دافور بشيء من الإيجاز على النحو التالي:

جـ- العمليات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي(أزمة دارفور نموذجاً):

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في دارفور توضح التعاون المشترك بين المنظمتين في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تعتبر أزمة دارفور من أعقد وأصعب الأزمات التي واجهت الاتحاد الأفريقي عقب إنشائه مباشرة، فبالرغم من تداخل الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة دارفور وتشابكها، إلا أن الاتحاد الأفريقي ظل يقوم بأدوار متعددة من أجل الوصول إلى تسوية مناسبة تنهي حالة العنف والصراع المسلح في دارفور، وذلك من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع له.[٣]

وقد شهدت تلك الأزمة العديد من الجهود الرامية لإيجاد حل وتسوية مناسبة لها، ومن بين تلك الجهود ما قام به الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن التابع له من أجل تسوية تلك الأزمة، فبتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٤م تم انعقاد اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم ١٣، وفي هذا الاجتماع طُلب من رئيس مفوضية

---

(١) معزيز عبدالسلام، **دور الاتحاد الأفريقي في فض النزاعات الأفريقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار: كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٤م-٢٠١٥م، ص ص ٢٥٨- ٢٥٩.

(٢) معزيز عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٩.

(٣) محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا"، **قراءات إفريقية**، المنتدي الإسلامي، العدد ٢٧، مارس ٢٠١٦م، ص٥٨.

الاتحاد الأفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتناحرة وإحلال السلم والأمن وتسوية الصراع في إقليم دارفور.[١]

وبتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم ١٧ تشكيل قوة لحفظ السلم والأمن في إقليم دارفور وإرسالها إلى الإقليم، وسميت تلك القوة بقوة (Amis)، وقوامها ٣٣٢٠ فرداً، و٢٣٤١ من العسكريين، و٤٥٠ مراقباً، و٨١٥ من الشرطة المدنية، و٢٦ من المدنيين الدوليين، وذلك لمدة عام واحد حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٥م. [٢]

وقد تمثلت أهداف قوة (Amis) فيما يلي يأتي:

– التأكد من التزام أطراف الصراع كافة بوقف إطلاق النار الموقع عليه في اتفاقية "أنجمينا" في أبريل ٢٠٠٤م وغيرها من الاتفاقيات في هذا الشأن.

– بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة وتوزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير عودة المشردين إلى ديارهم، واللاجئين إلى داخل حدود الإقليم.

– حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، وتسوية الصراع سليماً، والعمل على تحقيق وحدة السودان واستقراره، هو الهدف الأساسي البعثة.[٣]

وقد طلب مجلس السلم والأمن الأفريقي من رئيس المفوضية توفير كافة أوجه الدعم للبعثة لتمكينها من تحقيق أهدافها، وبناء على ذلك قام رئيس المفوضية بطلب الدعم من خلال الدعوة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول إقليم دارفور في الفترة من ١٠–٢٢ مارس ٢٠٠٥م، وذلك لطلب الدعم من منظمة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.[٤]

وفي الاجتماع رقم ٢٨ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمنعقد بتاريخ ٢٨أبريل ٢٠٠٥م، قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي توسعة قوات (Amis) ليبلغ قوامها٦١٧١ عسكرياً، و١٥٦٠ من الشرطة المدنية، وقد جاءت تلك التوسعة عقب ما قامت به قوات (Amis) من أدوار إيجابية، بالإضافة إلى ذلك قرر المجلس أيضاً نشر هذه القوات في إقليم دارفور بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٠٥م.[٥]

---

(١) محمد هيبة على أحطيبة، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"، دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١م، ص٦٤١.

(٢) نادية عبدالفتاح، مجدي صالح، "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"، في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤م– ٢٠٠٥م**، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الثالث، ٢٠٠٥م، ص٧١.

(٣) محمد هيبة على أحطيبة، مرجع سابق، ص٦٤١.

(٤) مجدي جلال، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقية"، **آفاق إفريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد ٢٠، ٢٠٠٦م، ص٢٠.

(٥) نادية عبدالفتاح، مجدي صالح، "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

وعقب توسعة بعثة (Amis) مرَت الأوضاع في إقليم دارفور بمرحلة هدوء نسبيَّ، حيث تمت السيطرة من قبل قوات حفظ السلم(Amis) على الأوضاع في دارفور نسبياً، إلا أنه في أغسطس ٢٠٠٥م تدهورت الأوضاع بصورة حادة، وذلك بسبب تعقد الصراع واتساع جغرافيته، الأمر الذي ترتب عليه تعرّض بعثة الاتحاد الأفريقي للعديد من عمليات الاختطاف والنهب، فضلاً عن المواجهات العسكرية من قبل الأطراف المتناحرة، سواء كانت تابعة للحركات المسلحة أو الحكومة.(١)

وبتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠٦م أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه رقم ٤٥ عن رضاه عما أحرزته قوة (Amis)، وما قامت به من دور هام وكبير في إقليم دارفور، وذلك بالرغم من كافة المعوقات المادية واللوجستية التي واجهتها، وفي هذا الاجتماع أيضاً أعرب مجلس السلم والأمن الأفريقي أيضاً عن دعمه المبدئي لنقل مهمة عمل قوة (Amis) إلى منظمة الأمم المتحدة، على أن يتم ذلك في إطار المشاركة بين كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي في هذا الاجتماع مد فترة عمل قوة (Amis) إلى أخر شهر مارس ٢٠٠٦م.

إلا أنه عقب تدهور الأوضاع في إقليم دارفور تدهوراً كبيراً في أوائل عام ٢٠٠٦م، ونتيجة للضغوط الدولية الناجمة من تردي الأوضاع في دارفور، مارست منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضغطاً كبيراً على الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وذلك تحت مسمي أن ما يحدث في إقليم دارفور يمثل عملية إبادة جماعية شاملة، وأن الاتحاد الأفريقي لم يعد يستطع السيطرة على الأوضاع المشتعلة في إقليم دارفور بالرغم من الجهود التي بذلها في هذا الشأن.(٢)

وبتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٦م تم انعقاد محادثات في العاصمة البلجيكية "بروكسل"، حيث جمعت تلك المحادثات كل من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.(٣)

ونتيجة لتدهور الأوضاع في إقليم دارفور وما نتج عنها من ضغوط دولية، عقد مجلس السلم والأمن الأفريقي في ١٠ مارس ٢٠٠٦م اجتماعه رقم ٤٦ وقرر ما يلي:

– الموافقة على نقل مهمة قوة (Amis) لحفظ السلم في إقليم دارفور إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة.

---

(١) نصرالدين عبدالفتاح محمد، **دور الاتحاد الأفريقي والعملية الهجين في حل أزمة دارفور**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠١٢م، ص١٠٢.

(٢) جمال ضلع، الصراع في دارفور: في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٦م– ٢٠٠٧م**، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الرابع، يوليو ٢٠٠٧م، ص١٥٠.

(٣) مجدي جلال، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقية"، مرجع سبق ذكره، ص ص٢١–٢٢.

– مد فترة عمل قوة (Amis) لحفظ السلم في إقليم دارفور إلى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦م.

– بذل كل الجهود من أجل تسوية الأزمة بين السودان وتشاد، وذلك لما تتضمنه هذه التسوية بين البلدين من أثر مباشر في تسوية الصراع في دارفور.[١]

وبالرغم من قيام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالموافقة على تسليم منظمة الأمم المتحدة مسئوليات الحفاظ على السلم والأمن في إقليم دارفور، وذلك من خلال موافقته على إنشاء قوة مختلطة مع منظمة الأمم المتحدة، إلا أن مجلس السلم والأمن الأفريقي قد عمل وفقاً لإمكانياته المتاحة للمحافظة على المصالح الأفريقية عند تشكيل تلك البعثة الأممية، حيث استطاع مجلس السلم والأمن الأفريقي أن يحقق إنجازاً كبيراً، وذلك من خلال المحافظة على دور الاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور، مع ضمان أن يتم التوصل إلى حل للنزاع الدائر في إقليم دارفور تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، على أن تظل المشاركة الأفريقية هي القوام الرئيسي لأي بعثة جديدة لحفظ السلم في إقليم دارفور، وقد تم هذا بالفعل عند تشكيل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في إقليم دارفور والتي عُرفت باسم (اليوناميد)، والتي تسلمت مهام عملها في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م، وقد شكلت القوات الأفريقية أغلب قوامها.[٢]

ويرى الباحث أنه بالرغم من انتقال ملف الصراع في إقليم دارفور إلى الأمم المتحدة، إلا أن مجلس السلم والأمن الأفريقي ظل فاعلاً رئيسياً في اتجاهات تسوية الصراع في إقليم دارفور، ومن الجدير بالذكر أن دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات الأفريقية قد يكون أسرع وأنجح من أدوار المنظمات الدولية الخارجية، وذلك يتحقق عندما يكون النزاع المطروح في حدود إمكانياته التي يملكها، كما أن الاتحاد الأفريقي يلقي قبولاً لدي أطراف النزاع الأفارقة، حيث تعتبر أطراف النزاع غالباً أن التدخل من جانب المنظمات الدولية غير الأفريقية ما هو إلا تدخل في الشأن الداخلي الأفريقي، وهو ما يؤدي إلى تعقيد الأزمة وفشل المساعي إلى حلها.

ومن الأمثلة على نجاح الاتحاد الأفريقي في حل الأزمات الأفريقية منفرداً، بالإضافة إلى أن النزاع كان في حدود ما يملكه من إمكانيات، هو نجاح الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة جزيرة أنجوان في جمهورية جزر القمر، وسوف نتناول تلك الأزمة بشيء من الإيجاز على النحو التالي:

---

(١) محمد هيبة على أحطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤٣– ٦٤٤.

(٢) المرجع ذاته، ص٦٤٤.

د- دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة جزيرة أنجوان في جمهورية جزر القمر

في عام ١٩٩٧م حاولت السلطات في جزيرة أنجوان الانفصال عن جمهورية جزر القمر، كما ساعد الانقلاب العسكري الذي قام به رئيس أركان القوات المسلحة واستيلائه على الحكم في جمهورية جزر القمر في أبريل ١٩٩٩م على استفحال الأزمة.[١]

وفي شهر فبراير ٢٠٠١م نجحت منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والأطراف المعنية في إبرام اتفاق للمصالحة بين الأطراف، إلا أنه عقب ذلك قامت السلطات الأنجوانية بتعليق مشاركتها في تنفيذ ذلك الاتفاق، معللة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تم تخصيصها لجزيرة أنجوان وفقاً للاتفاق المشار إليه، بجانب توجيه المساعدات إلى جزيرة واحدة دون باقي الجزر، وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣م تم توقيع اتفاق "بيت سالم" للترتيبات الانتقالية، ثم تلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس ٢٠٠٤م.[٢]

إلا أن الأمور عادت وتأزمت من جديد، وذلك عندما رفض العقيد/ محمد بكر الذي تولى زمام السلطة في جزيرة أنجوان عام ٢٠٠٢م التنحي عن السلطة تنفيذاً لما قضت به المحكمة الدستورية بانتهاء فترة ولايته القانونية في عام ٢٠٠٧م، إلا أن العقيد/ محمد بكر قام بإجراء انتخابات في يونيو ٢٠٠٧م في تحدي واضح ومقصود لحكومة جمهورية جزر القمر الفيدرالية وأصبح رئيساً على جزيرة أنجوان، الأمر الذي ترتب عليه ازدياد الأوضاع تعقيداً.[٣]

وبالرغم من تطور الأزمة في جمهورية جزر القمر، إلا أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ظل ملتزماً بمبدأ التسوية السلمية للصراع، وذلك من خلال قيامه بإرسال بعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية وإعادة ترتيب الأوضاع في جمهورية جزر القمر، فالبعثة الأولي: بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الانتخابات في جمهورية جزر القمر وقوامها ٤٦٢ من العسكرين والشرطة المدنية، بينما البعثة الثانية: بعثة الاتحاد الأفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية، ونتيجة طبيعية لما قامت به السلطات في جزيرة أنجوان، فقد قامت البعثة بإرسال تحذيرات لها من النتائج السلبية والآثار التي قد تترتب على الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٠ يونيو٢٠٠٧م.[٤]

كما أرسلت بعثة الاتحاد الأفريقي مبعوثين لإقناع السلطات في جزيرة أنجوان بالتراجع عن خطوة إجراء الانتخابات والعدول عنها، وذلك في إطار التزام بعثة الاتحاد الأفريقي بالحلول السلمية للأزمة، إلا أن السلطات

---

(١) محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا"، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٢) محمد هيبة على أحطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٣٨- ٦٣٩.

(٣) محمد إبراهيم الحسن، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٤) السيد فليفل، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**: تحرير: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مرجع سابق، ص٥٧.

الأنجوانية رفضت الاستجابة لتلك المناشدات وقامت بإجراء الانتخابات، مما دفع الاتحاد الأفريقي إلى عدم الاعتراف بنتائج تلك الانتخابات، بالإضافة إلى ذلك قام الاتحاد الأفريقي بإرسال مبعوثين للسلطات الأنجوانية لإقناعها بالتراجع والخضوع لقراراته وذلك تجنباً للتصعيد، إضافة إلى ذلك أيضاً قرر الاتحاد الأفريقي تمديد تفويض بعثته في جمهورية جزر القمر إلى ديسمبر ٢٠٠٧م.[١]

وقد ترتب على رفض السلطات في جزيرة أنجوان الاستجابة للقرارات السابقة التي اتخذها مجلس السلم والأمن الأفريقي، قيام المجلس باتخاذ قرار التسوية القسرية للصراع، حيث تدرجت العقوبات التي فرضها مجلس السلم والأمن الأفريقي على السلطات في جزيرة أنجوان بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، تلتها العقوبات الاقتصادية والتي كان من أهمها تجميد أصول أموال تلك السلطات، ثم هدد بعمل عسكري ضدها، ومع إصرار السلطات في جزيرة أنجوان على موقفها ورفضها للانصياع لقرارات الاتحاد الأفريقي، وعلى أثر ذلك قام الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي في فبراير ٢٠٠٨م بالتدخل العسكري في جمهورية جزر القمر، وعرفت تلك العملية بـ" الديمقراطية في جمهورية القمر"، وقد كان قوام تلك القوة العسكرية ١٣٥٠ جندياً من عدة دول إفريقية مثل: السودان، ليبيا، تنزانيا، وبدعم خططي من السنغال.[٢]

وقد أسفرت تلك العملية العسكرية عن تمكين حكومة جزر القمر من إعادة بسط سيطرتها وسلطتها على جزيرة أنجوان في مارس ٢٠٠٨م، ولم يكتف مجلس السلم والأمن الأفريقي بتسوية الصراع في جزيرة أنجوان فقط، ولكنه قرر تمديد فترة أخرى لبعثته حتى يونيو ٢٠٠٨م، وذلك بغرض المساعدة في إجراء عملية انتخابية عادلة ونزيهة في جزيرة أنجوان، و إجراء الانتخابات الرئاسية في الجزيرة من ١٥– ٢٩ يونيو ٢٠٠٨م، ومن هنا يمكن القول بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد نجح في تسوية الصراع في جمهورية جزر القمر.[٣]

ويرى الباحث أن الاتحاد الأفريقي متمثلاً في مجلس السلم والأمن الأفريقي قد استطاع أن يعيد الأمور إلى نصابها في جمهورية جزر القمر فيما يتعلق بجزيرة أنجوان، وتمكن من إنهاء التمرد الذي حدث في الجزيرة، ويرجع نجاح المجلس في تلك العملية إلى تفوقه العسكري وضعف قدرات خصمه، وصغر حجم جمهورية جزر القمر، بالإضافة إلى تأييد دول الإقليم لقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك خوفاً من نجاح أي محاولة انفصالية داخل جمهورية جزر القمر، وما قد يترتب عليه من انتقال عدوى الانفصال إلى باقي دول الإقليم. ومن هنا يمكننا القول أن الاتحاد الأفريقي إذا توافر له الدعم المناسب مادياً ولوجستياً وعسكرياً، وذلك بالإضافة إلى تمكينه من القيادة في حل المشكلات الأفريقية، فإن ذلك سوف يكون له عظيم الأثر في حل

---

(١) محمد إبراهيم الحسن، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٢) محمد هيبة على أحطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٣٩– ٦٤٠.

(٣) المرجع ذاته، ص٦٤٠.

النزاعات الأفريقية، كما أن ذلك سوف يلقى قبولاً لدى أطراف أي نزاع أفريقي، فالاتحاد الأفريقي أكثر قُرباً ودراية بالنزاع وأطرافه وأسبابه وسبل حله، كما أنه الأسرع في التحرك لاحتواء ذلك النزاع قبل تفاقمه.

كما يرى الباحث أيضاً أن التدخلات الخارجية من أهم الأسباب التي أدت إلى إضعاف دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات في القارة الأفريقية، كما أنها أدت إلى تعقيد وتوسيع وتدويل هذه النزاعات بدلاً من العمل على حلها، وكذا استغلال النزاعات لصالح أجندات خارجية، إضافة إلى ذلك فإن التمويل الذي يأتي لمجلس السلم والأمن الأفريقي من جانب الدول الكبرى وخاصة- الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن- والمنظمات الدولية الأخرى ترتب عليه فقدان المجلس لاستقلاله في القيام بمهامه.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عدم تعدد أطراف النزاع أو تدويله يجعل من السهل على مجلس السلم والأمن الأفريقي السيطرة على هذا النزاع واحتوائه.

وخلاصة القول يجب أن يتم تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة للاتحاد الأفريقي وأجهزته لتمكينه من أداء مهامه وخاصة في مجال المحافظة على السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي والعسكري اللازم، وكذا تكثيف الدورات التدريبية والتثقيفية لموظفيه من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وبقدر ما يحتاج تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية إلى التنسيق والتعاون وتضافر الجهود الإقليمية والدولية، فإن الأهم من ذلك أن يكون هناك اقتناع بإمكانات الاتحاد الأفريقي في تجسيد ذلك، وأن يكون الطرح والحل من الداخل وليس بالاعتماد على الخارج.

إلا أن هناك مجموعة من العراقيل والتحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن وهي كما يلي:

١- التحديات الأمنية:

لقد استمرت النزاعات والصراعات تعصف بكيان دول القارة الأفريقية ومجتمعاتها وذلك عقب انتهاء الحرب الباردة، وتمثل الحروب الأهلية والصراعات والانقلابات العسكرية النمط الغالب لتلك الصراعات العنيفة، الأمر الذي يمثل التهديد الأكبر لتحقيق الاستقرار والتنمية الأفريقية، ووفقاً لبعض التقديرات فإن أفريقيا قد شهدت خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٥م ما يعادل نصف عدد الوفيات التي شهدها العالم نتيجة تلك الحروب.[١]

ومن أهم العوامل التي يترتب عليها انعدام الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية ما يلي:

- يعتبر من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأفريقي الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية للحكومات.
- التطرف السياسي، والديني، والطائفي، والعرقي والعنصري، والأوضاع غير المستقرة في فترة ما بعد النزاعات.
- عدم احترام مبدأ عدم التدخل من جانب دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى.

---

(١) نصيرة مهيرة ،"التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية"، جامعة باجي مختار- الجزائر، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد٩، العدد٢، ٢٠٢١م، ص٤٢٧.

– الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد بها فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أو مساندة أطراف داخل دولة أخرى.

– الفشل في تعزيز السلم في فترة ما بعد النزاعات، وذلك نتيجة غياب عمليات فعالة وكاملة لتسريح الجنود ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم في المجتمع في فترة ما بعد النزاعات.

– محنة اللاجئين والمشردين داخلياً، وانعدام الأمن الناجم عن وجودهم.

– الانتشار الغير مشروع للأسلحة الخفيفة والصغيرة.

– انتشار الأمراض والأوبئة.

– العنف والجرائم الأخرى بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة.

وبالإضافة إلى ما تسببه الصراعات والحروب المسلحة في أفريقيا من مأساة إنسانية، فإنها أيضاً كانت ولا تزال ذات تكلفة اقتصادية باهظة، حيث خسرت القارة الأفريقية نحو ٢٨٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى٢٠٠٥ م نتيجة لتلك الصراعات، وهو ما يعادل ما حصلت عليه القارة الأفريقية خلال تلك الفترة.[١]

ويرى الباحث أن تلك التحديات الأمنية تمثل عائقاً كبيراً أمام الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في أفريقيا، الأمر الذي يستلزم وضع استراتيجية متكاملة للقضاء على تلك الصراعات والحد منها.

٢– التحديات السياسية:

يُعتبر ضعف الإرادة السياسية لدي بعض الدول الأفريقية، وكذا انعدام الثقة بين الحكام واختلاف المصالح والتوجهات، وعدم التحمس لنشر قوات من جيوشها في الدول التي تشهد نزاعات من أكثر التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في تسوية وحل النزاعات في القارة الأفريقية، فمن الدروس المهمة في التكامل الإقليمي والمستمدة من نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي، وهو وجود نخبة سياسية تمتلك قناعات والتزامات مشتركة بالديمقراطية، وذلك باعتبارها تمثل أساساً رصيناً للتنمية والتعاون الاقتصادي على المدى البعيد، وعلى العكس من ذلك نجد أن التجربة الأفريقية تشير إلى أن النخبة الأفريقية تقف عاجزة عن تقديم الأسس الأيديولوجية والاقتصادية اللازمة لتحويل القارة إلى بيئة حاضنة لدول ديمقراطية حديثة.[٢]

٣– التحديات المالية:

تُعتبر مشكلة التمويل من أكثر الصعوبات والتحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في بناء السلم والأمن في أفريقيا، وذلك لعدة أسباب منها: عدم قدرة العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتها المالية، فمن اللافت للانتباه أن خمس دول فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تساهم بحوالي ٦٥%

---

(١) حمدي عبدالرحمن حسن، **الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا**، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي (الامارات العربية المتحدة)، الطبعة الأولي، ٢٠١١م، ص٨٠.

(٢) نصيرة مهيرة، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٣.

من ميزانية الاتحاد الأفريقي وهي(مصر، ليبيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، نيجيريا)، كما أن أغلب دول الاتحاد الأفريقي لا تقوم بسداد حصتها إلا بعد إلحاح من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهو الأمر الذي ينجم عنه تفاوت كبير في القدرات المالية لدول الاتحاد الأفريقي، مما يؤثر سلباً على عمل الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية وحلها.[١]

ومن الأمثلة على ذلك: فشل الاتحاد الأفريقي في تمويل بعثة دارفور، وهو ما فتح الباب أمام الدول الكبرى للتدخل والمطالبة بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور، وقد ترتب على ذلك تدهور العلاقة بين السودان والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى ذلك فإن تلقي الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له للدعم الفني واللوجستي والمعونات من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول المانحة، الأمر الذي يُفقد الاتحاد الأفريقي استقلاليته، حيث أن تلك الدول المانحة تسعى للتدخل في أفريقيا من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، والتي تتعارض مع مصلحة دول القارة الأفريقية.[٢]

كما أن هناك مجموعة من العراقيل التي تواجهها بعثات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة(المشتركة) وهي:

– صعوبة التضاريس وكثرة الاعتداءات من جانب الجماعات المسلحة.[٣]

– طبيعة البيئة الأمنية التي تتميز بها القارة الأفريقية، والتي تعاني من التهديدات والتحديات ذات الطبيعة الأمنية، وذلك نتيجة لما خلفه الاستعمار الذي مزق الدول الأفريقية حيث أصبحت الدولة الواحدة تضم مزيجاً متنوعاً من القوميات والأعراق، حيث ساهم هذا الوضع في خلق بيئة أمنية غير مستقرة وملائمة لبروز وتمدد العديد من الصراعات وخاصة الداخلية منها والحدودية بين الدول الأفريقية.[٤]

– الانتقائية وازدواجية معايير التعاون على مستوي منظمة الأمم المتحدة، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساعدة ومساندة جهود الاتحاد الأفريقي في أداء مهامه الأمنية، إلا أن ما يؤخذ عليها هو الانتقائية التي تتصف بها المساعدة والدعم المقدم من طرفها، إذ تدخل الاعتبارات السياسية ومصالح الدول الكبرى في ذلك، حيث قامت بتقديم الدعم وساندت عمل الاتحاد الأفريقي في المناطق التي تخدم مصالح الدول الكبرى مثل دارفور والصومال، وتغاضت عن بعض الصراعات وامتنعت عن تقديم المساعدات الإنسانية

---

(١) أيمن شبانة، أنشطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠م، ص١٢٩.

(٢) إكرام محمد صالح حامد، **مجلس السلم والأمن الأفريقي: التكوين والأدوار**، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، القاهرة، العدد٤، نوفمبر٢٠٠٧م، ص ص٦٧–٦٨.

(٣) معزيز عبدالسلام، **تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الأفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص١١١.

(٤) معزيز عبدالسلام، "تعاون الاتحاد الأفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الأفريقية"، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

للمناطق المتضررة فيها، وذلك فضلاً عن تجاهل مسائلة المتسببين في النزاعات والبحث عن الحلول لأسباب النزاعات في القارة الأفريقية.[١]

كما تواجه الأمم المتحدة عدة معوقات أثناء تدخلها في النزاعات المسلحة غير الدولية، والتي تتمثل في مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول بالإضافة إلى المعوقات المالية والسياسية والإدارية، وهي نفس المعوقات التي تواجه شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي مساعيها لتسوية النزاعات غير الدولية.[٢]

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أن التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في القارة الأفريقية وذلك من أجل تحقيق السلم والأمن في أفريقيا، يتفق مع أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة، ويظهر هذا التعاون من خلال استراتيجية التنسيق المجسدة بمختلف الآليات والأجهزة بينهما، مما يعد دافعاً قوياً للاتحاد الأفريقي في إتمام وتحقيق الأهداف المنشودة، والتي يمكن اعتبارها مبدئياً قد حققت نجاحاً نسبياً في تسوية بعض النزاعات الأفريقية مثل: سيراليون وكوت ديفوار وبورندي، فضلاً عن كونه دعماً لمصلحة الأمم المتحدة في دفع عجلة السلام والأمن في القارة الأفريقية، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن بعض تدخلات مجلس الأمن الدولي قد تكون هي نفسها مصدراً من مصادر تأجيج النزاعات والصراعات.

وعقب عرضنا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن في القارة الأفريقية، توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

نتائج الدراسة:

١- إن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية أمراً يصعُب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وحدهم القيام به بدون اللجوء إلى التعاون وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي.

٢- إن الشراكة الحقيقية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي تتمثل في دعم عمليات الوساطة ساهمت في تهدئة العديد من التوترات في القارة الأفريقية.

٣- إن ضعف التمويل وقلة الخبرة لدى الاتحاد الأفريقي أدى إلى الحد من فاعلية دوره في حل وتسوية النزاعات في أفريقيا.

٤- يواجه الاتحاد الأفريقي مجموعة من التحديات التي تعيق من إمكانية الوصول إلى حلول للنزاعات في القارة الأفريقية.

توصيات الدراسة:

١- ضرورة التعاون وتبادل المعلومات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية المعنية بمجال الأمن.

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، "الأمن الإقليمي في أفريقيا: نظرة تقييمية"، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٦٨، يوليو٢٠٠٧م، ص٩٠.

(٢) السيد مصطفي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.

٢- أن يكون هناك تعاون دولي فعال ومستمر لحل النزاعات في القارة الأفريقية بما في ذلك الدعم المالي والفني لدول القارة الأفريقية، وتعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

٣- ضرورة تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال إدارة النزاعات والوساطة والتفاوض، ويشمل ذلك تقديم التدريب والتقنيات الحديثة في مجال الوساطة وحل النزاعات.

٤- تعزيز تطوير الهياكل والآليات السلمية الفعالة داخل الاتحاد الأفريقي، وذلك مثل تأسيس وتعزيز المراكز المتخصصة في حل النزاعات والوساطة.

٥- ضرورة العمل على توثيق وتقييم تجارب المنظمات المختلفة، والتي عملت في مجال حفظ السلم والأمن في أفريقيا، وذلك للاستفادة منها في معالجة الأوضاع النزاعية الراهنة، وأيضاً النزاعات المتوقع حدوثها في المستقبل من خلال وضع حلول لها وعدم السماح بحدوثها.

٦- تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات الدولية لدعم جهود حل النزاعات في أفريقيا.

المراجع:

الوثائق

١- إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٢- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PREST/2004/44 الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩م في جلسته رقم ٥٠٨٤ متاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements

٣- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2006/39 الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠م في جلسته رقم ٥٥٢٩ متاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements

٤- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2007/31 الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٨م في جلسته رقم ٥٧٣٥ متاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements

٥- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2007/7 الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨م في جلسته رقم ٥٦٤٩ متاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements

٦- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي S/PRST/2009/3 الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٨م في جلسته رقم ٦٠٩٢ والمتاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements

٧- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2013/12 الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٨/٦م بجلسته رقم ٧٠١٥ والمتاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements
٨- البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي رقمS/PRST/2009/26 الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦م بجلسته رقم ٦٢٠٦ والمتاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/presidential-statements
٩- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شئون السلام والأمن رقم (S/2011/805) المؤرخ في ٢٠١١/١٢/٢٩م والمتاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general
١٠- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شئون السلام والأمن رقم(S/2011/805) المؤرخ ٢٠١١/١٢/٢٩م والمتاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general
١١- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام والأمن الدوليين رقم (S/2008/186)، ص١٢، متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general.
١٢- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدي الاتحاد الأفريقي رقم(S/2016/780) والمؤرخ ٢٠١٦/٩/١٣م، متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general
١٣- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة رقم(A/65/510-S/2010/514) المؤرخ في ١٤أكتوبر ٢٠١٠م.
١٤- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة المؤرخ ٢٠١٠/١٠/١٤م رقم(A/65/510-S/2010/514)، ص ص٣-٤. متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/reports-secretary-general
١٥- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة" كوفي آنان" إلى رئيس الجمعية العامة، والمؤرخة ٢٠٠٦/١٢/١١م، والواردة في الدورة الحادية والستون للجمعية العامة بجلسة ٢٠٠٦/١٢/١٢م/ البند١٠٨ (أ) من جدول الأعمال فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، رقم الوثيقة (A/61/630)، ص١. متاحة على الرابط: https://www.un.org/sg/ar/content/sg/declarations-messages
١٦- قرار مجلس الأمن الدولي بشأن مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين رقم(S/RES/1631/200)، والمؤرخ ٢٠٠٥/١٠/١٧م والمتاح على الرابط:
www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

١٧- قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٦٣١ لسنة ٢٠٠٥م الصادر في جلسته رقم ٥٢٨٢ المنعقدة في ٢٠٠٥/١٠/١٧م متاح على الرابط : www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

١٨- قرار مجلس الأمن الدولي رقم١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٨م الصادر في جلسته رقم ٥٨٦٨ المنعقدة في ٢٠٠٨/٤/١٦م متاح على الرابط : www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

١٩- قرار مجلس الأمن الدولي رقم٢٠٣٣ لسنة ٢٠١٢م الصادر في جلسته رقم ٦٧٠٢ المنعقدة في ٢٠١٢/١/١٢م متاح على الرابط : www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

٢٠- قرار مجلس الأمن الدولي رقم S/RES/1625 (2005) الصادر في جلسته رقم ٥٢٦١ المنعقدة في ٢٠٠٥/٩/١٤م متاح على الرابط : www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

٢١- المادة ١٧ من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي.

٢٢- المادة ٣ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

٢٣- المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٤- المادة ١/٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٥- المواد ٣٣، ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

الكتب:

١-إكرام محمد صالح حامد، **مجلس السلم والأمن الأفريقي: التكوين والأدوار**، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، القاهرة، العدد٤، نوفمبر٢٠٠٧م.

٢-بو زنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢م.

٣- جمال عبدالناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

٤- حمدي عبدالرحمن حسن، **الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا**، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي (الامارات العربية المتحدة)، الطبعة الأولي، ٢٠١١م.

٥- السيد مصطفي أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

الدوريات:

١- أحمد إبراهيم محمود، "الأمن الإقليمي في أفريقيا: نظرة تقييمية"، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٦٨، يوليو٢٠٠٧م.

٢- أيمن شبانة، أنشطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م، في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠م.

٣- جمال ضلع، الاتحاد الأفريقي و التكتلات الاقتصادية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي**، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م- ٢٠٠٣م.

٤-جمال ضلع، الصراع في دارفور: في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م**، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الرابع، يوليو ٢٠٠٧م.

٥- زهرة بوسراج، "علاقة مجلس السلم والأمن الأفريقي بمجلس الأمن في مجال تسوية النزاعات في أفريقيا"، **مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي**، الجزائر، العدد ٥٧، ٢٠١٧م.

٦- مجدي جلال، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقية"، **آفاق إفريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد ٢٠، ٢٠٠٦م.

٧-محمد إبراهيم الحسن، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في أفريقيا"، **قراءات إفريقية**، المنتدي الإسلامي، العدد ٢٧، مارس ٢٠١٦م.

٨- محمد هيبة على أحطيبة، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"، دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١م.

٩- معزيز عبدالسلام ، "تعاون الاتحاد الأفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الأفريقية"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**- جامعة باجي المختار- كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٤٥، مارس ٢٠١٦م.

١٠- نادية عبدالفتاح، مجدي صالح، "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي"، في محمود أبو العينين (محرراً)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤م- ٢٠٠٥م**، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الثالث، ٢٠٠٥م.

١١- نصيرة مهيرة ، "آليات ومظاهر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد ١٥، سبتمبر ٢٠١٧م.

١٢- نصيرة مهيرة ،"التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية"، جامعة باجي مختار- الجزائر، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد٩، العدد٢، ٢٠٢١م.

الرسائل الجامعية:

١- معزيز عبدالسلام، **تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الأفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٢- معزيز عبدالسلام، **دور الاتحاد الأفريقي في فض النزاعات الأفريقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار: كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٤م-٢٠١٥م.

٣- نصرالدين عبدالفتاح محمد، **دور الاتحاد الأفريقي والعملية الهجين في حل أزمة دارفور**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠١٢م.